الدول الامبريالية الغربية تستخدم حق الفيتو دفاعاً عن جنوب افريقيا العنصرية

قضية استقلال ناميبيا تعود الى نقطة البداية : التحرك الدبلوماسي ام الكفاح المسلح ؟

رئيس الوزراء ڤورستر

نسفت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا باستخدامها حق الفيتو ، قرارا اتخذه مجلس الامن الدولي بغرض حظر على شحن الاسلحة الى جنوب افريقيا العنصرية كوسيلة لاجبارها على الانسحاب من ناميبيا المسماة بجنوب غرب افريقيا . وكانت نتيجة التصويت على القرار الذي اقترحته دول عدم الانحياز ١٠ اصوات مؤيدة و٣ اصوات معارضة، بالاضافة الى امتناع ايطاليا واليابان عن التصويت .

وقد استخدمت هذه الدول الامبريالية حق الفيتو ضد هذا القرار بعد اسبوع من المفاوضات بين ممثلي الدول الافريقية وممثلي كل من فرنسا وبريطانيا ، قرر الافريقيون من بعدها تقديم مشروع قرار يستند الى الفصل السابع من الميثاق الخاص، بفرض عقوبات اجبارية في حالة الاخلال بالسلام او تهديد السلام والامن الدوليين . وجاء هذا النقض الامبريالي لحماية جنوب افريقيا العنصرية ليؤكد تصميم هذه القوى الامبريالية على تشكيل محاولات تكتل البلدان الافريقية وغير المنحازة لفرض اية عقوبات على جنوب افريقيا ، التي تواصل رفضها التخلي عن سيطرتها غير المشروعة على ناميبيا . وكانت مهلة انذار مجلس الامن قد انتهت في ٣٠ ايار المنصرم دون ان تبدي بريتوريا اية نية بالالتزام بهذا القرار والانسحاب .

وكان تكتل البلدان الافريقية يرقب باهتمام وبدرجة من التفاؤل الذي لا مبرر له ، موعد انتهاء هذه المهلة ، وكان بعضهم يراهنون على ان الدول الغربية الكبرى التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الامن ، ستضطر ازاء مواصلة بريتوريا تمردها على قرارات المنظمة الدولية ، الى اتخاذ موقف ايجابي من الجهود الافريقية التي تبذل لتحقيق استقلال ناميبيا ، على الاقل بعدم لجوئها الى استخدام الفيتو على اي مشروع لفرض عقوبات على جنوب افريقيا ، وذلك بوهم ان هذه الدول الغربية الامبريالية لا يمكن ان تتحمل حرج الوقوف الى جانب هذه الدولة العنصرية بصدد سيطرتها غير المشروعة على هذا « الاقليم » المحتل ...

صحيح ان هذه الدول الغربية تشعر بالحرج من هذه القضية ، من التحرك الافريقي من خلال منظمة الامم المتحدة ، ولكن هذا الحرج لا يمكن ان يكون في النهاية ، العامل الاساسي الذي يحسم موقفها من المسالة كدول امبريالية صاحبة مصالح امبريالية محليا في الحفاظ على انظمة الحكم العنصرية البيضاء وقوتها وامنها ، في افريقيا الجنوبية . فالعلاقة الخاصة التي تربط القوى الامبريالية الغربية بجنوب افريقيا هي التي دفعت هذه القوى الى استخدام حق الفيتو لنقض مشروع قرار بفرض عقوبات على بريتوريا ، التي تواصل تجاهل مقررات المنظمة الدولية كتعبير عن ارادة الاكثرية في الاسرة الدولية، والتي تواصل ازدراء انذار مجلس الامن والتصرف وكانها غير معنية بذلك الانذار ومضمونة . وقد كانت الامم المتحدة نفسها هي التي اصدرت القرار الذي يعلن لا شرعية سيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا .

ولهذا شهدت الايام الاولى التي انقضت على انتهاء الانذار الدولي « معركة هادئة » شنتها الدول الغربية الامبريالية من اجل جنوب افريقيا . فقد سعى ممثلو بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لاقناع الافريقيين بمنح بريتوريا « فرصة اخرى » — اي الامتناع عن تقديم مشاريع عقوبات ضدها في مجلس الامن ومواصلة الحوار والوساطات وراء الكواليس ، برغم تراكم الشهادات على عقم هذا الاسلوب مع العنصريين البيض المتعنتين ، الذين يصرون على مواصلة استعمارهم لناميبيا .

لقد دارت المعركة عدة ايام في داخل مجلس الامن وفي كواليس الامم المتحدة . وركز ممثلو الدول الامبريالية في الحوار مع الافريقيين على ان هناك « طرقا اخرى اكثر فعالية وان كانت اقل درامية لتحقيق ما يريده الجميع : ناميبيا المستقلة » ، وكان الافريقيين يسعون وراء التحرك الدرامي المثير وليس وراء هدف محدد ، فشل اسلوب الحوار حتى الان عن تحقيق خطوة واحدة باتجاهه !

وكان من الواضح ان القوى الامبريالية التي كانت تحاول قدر الامكان تجنب الظرف الذي يضطرها الى كشف حقيقة موقفها ، باستخدام الفيتو لصالح جنوب افريقيا ، كانت من وراء شعار « الطرق الاخرى الاكثر فاعلية من العقوبات » ، تريد اقناع الافريقيين بتجنب مشاريع قرارات في مجلس الامن تضرها على نزع ورقة التين ، كما تريد من ذلك منح الحكم العنصري الابيض في جنوب افريقيا ، فرصة لتغيير امور في ناميبيا التي تعتبر من اغنى اراضي افريقيا بالموارد الطبيعية والبشرية ، والخاضعة للاستغلال الاستنزافي من قبل الاحتكارات الدولية تحت ظل السيطرة الجنوب افريقية المستمرة عليها .

ان كتلة البلدان الرئيسية الامبريالية حاولت طوال فترة اقناع الافريقيين بالتخفيف من مستوى تحركهم من اجل ناميبيا لاكتساب الوقت لرئيس الوزراء العنصري ڤورستر عله يمضي بتنفيذ مشروع قديم قد وضعه ويقضي بتقسيم جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) الى دويلات قبلية ، تختار بريتوريا قادتها من زعمائها قبليين من المتعاونين حاليا مع السلطة الاستعمارية العنصرية . فمثل هذا المشروع من شانه تفتيت ناميبيا الى كيانات صغيرة وهزيلة تمكن جنوب افريقيا العنصرية من مواصلة سيطرتها الممقوتة عليها فتصون بذلك مصالحها الامبريالية ، ومصالح الاحتكارات الدولية الاخرى .

وقد برزت القوى الامبريالية الغربية استخدامها حق الفيتو على قرار بفرض حظر على شحن الاسلحة لجنوب افريقيا كضغط على بريتوريا ، بحجة ان رئيس الوزراء ڤورستر قد اعرب عن « استعداده » للانسحاب من ناميبيا ، وبانه قد وافق على وجود قوة الى « عقد مؤتمر دستوري » ، ولكنها في الواقع الذي كانت تروج فيه لهذه الحجة كان فورستر امام جبهة من الصحافيين رفضه اشراف الامم المتحدة على ناميبيا ، ورفضه انذار مجلس الامن قضية داخلية جنوب افريقية ، حتى يرفض استقبال الافريقيين من المنظمة الدولية فيها وبشانها .

وخلال العنصريين جنوب افريقيا ، وصفه على انه الفرصة الاخيرة » لجنوب افريقيا ، ولكن ذلك القوى الامبريالية التي تؤيد بريتوريا ، فقد سعوا الافريقيين من اجل اعطاء الحكم العنصري « فرصة اخرى » . وقد هددت بعض البلدان الافريقية التي اصيبت بخيبة كانت متوقعة، الجزء الى « اجراءات يائسة » .. لتحرير ناميبيا، تم تحرير كمبوديا وفيتنام ، (حسب تعبير داهومي) في حال رفض هذه القوى الغربية العقوبات المقترحة ضد جنوب افريقيا . والان وقد هذه القوى باستخدامها حق الفيتو دفاعا عن بريتوريا ، فان الكرة قد عادت الى الشباك الافريقي . وستواصل جنوب افريقيا تعنتها بصدد الانسحاب من ناميبيا ، وقد تمضي في تنفيذ مشروعها الاستعماري الخطير ، اذا ما اصرت الدول الافريقية الامم العظماء الاولوية للتحرك الدبلوماسي بواسطة الامم المتحدة عوضا عن التركيز على تمويل ودعم الثورات الافريقية المسلحة في افريقيا الجنوبية التي تهدد وجودها امل شعوب ذلك الجزء من القارة بالاستقلال والتحرر .

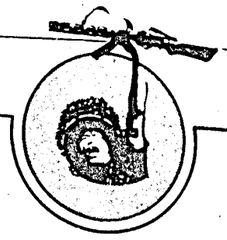

مع الثورة في كل مكان

روديسيا

خطة للتفرقة

● يواصل العنصريون البيض في روديسيا محاولاتهم لشق وحدة الصف الافريقي الوطني وضرب الفصائل المختلفة بعضها ببعض لاشغالها عن القضية الاساسية المطروحة وموضوع بحث المحادثات الهادفة لتسوية القضية الروديسية « سلميا » ...

وقد انعكست تلك المحاولات الاخيرة في استغلال زعيم منظمة « زابو » (الاتحاد الافريقي لشعب زيمبابوي) غياب زعماء الفصائل الاخرى ، المنضوية تحت مظلة منظمة « المؤتمر الوطني الافريقي » ، لاسباب اختيارية وقسرية ، ليحاول فرض نفسه زعيما للمؤتمر ، وقد هدد مناصروه بقتل المتواجدين في الاجتماع اذا رفضوا عقد المؤتمر لاختيار زعيم جديد له . وكانت هذه المحاولة هي التي ادت الى وقوع الاشتباكات خارج مقر الاجتماع بين مناصري الفصائل المختلفة ، بين مؤيدي « التسوية السلمية » مع العنصريين والرافضين لها ، وادت الى سقوط عشرات من القتلى والجرحى برصاص الشرطة الروديسية .

ان الحكم العنصري الابيض في روديسيا يريد تخفيف الضغوط عليه من اجل اجراء محادثات دستورية جدية مع الحركة الوطنية الافريقية المطالبة بحكم الاكثرية (الافريقية) في البلاد . وكانت هذه الضغوط تشتد في الاونة الاخيرة من مختلف الجهات ، ومن جنوب افريقيا ايضا التي تريد من ايان سميث ان يدفع ثمن امنها واستقرارها ، لان « التسوية » من شانها نزع فتيل الثورة في الجوار الروديسي وبالتالي درء خطر امتدادها الى جنوب افريقيا . وعلى ما يبدو ان حكومة سميث قررت ان تخفيف هذه الضغوط عليها يمكن ان يتم اذا ما نجحت في شق الصف الافريقي ، وافتعال القتال بين الفرقاء ، على ان تحرك قواتها العنصرية لصالح الفريق المهادن لها والمستعد على عقد صفقة تسوية معها ضد الفريق الرافض لهذه التسوية ، والذي يدرك ابعاد الفخ المنصوب لحركة التحرر الوطني الزيمبابوية فيها .

اثيوبيا

السلوك المألوف

● قررت الحكومة العسكرية في اثيوبيا تعليق شرعية اكبر النقابات العمالية في البلاد في اجراء اخر من مسلسل اجراءات تدخل ضمن السلوك المالوف للحكومات العسكرية في بلدان العالم الثالث التي يدفعها خوفها المتزايد من الحركة الجماهيرية ، الى تصعيد سياسة القمع والارهاب واستخدام الرهبة والخوف لبناء جدارها الامني الهش الذي لا يلبث ان ينهار في النهاية .

لقد قررت الحكومة العسكرية الاثيوبية تعليق شرعية اتحاد النقابات العمالية بحجة ان القيادات العمالية تتلهى بقضايا تتعلق بمصالحها الشخصية على حساب مصالح العمال وان تلك الخصومات فيما بينها قد ادت الى انقسامات في اوساط الحركة العمالية تشكل خطرا على مصلحة القوة العاملة ، وكان هذه المصلحة هي موضوع اهتمام ورعاية هذا الحكم العسكري الغارق في الفاشية .

ولكن هذا القرار بحد ذاته ، يؤكد وجود تحرك عمالي ضد السلطة ، وصل الى درجة يعتبرها الحكام العسكريون في اديس ابابا خطيرة ، يتوجب احتواءها وقمعها ، في الوقت الذي نجحوا فيه والى حد كبير ، في فرض حصار اعلامي شديد على ما يجري داخل اثيوبيا وارتيريا المحتلة ، ويؤكد بالاستنتاج ، بان السلطة ما تزال ماضية في حملات القمع ضد مختلف القوى السياسية المناهضة للحكم العسكري ، والتي استيقظت من وهم ان الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكم الامبراطور هيلاسيلاسي البائد ، كان ذلك التغيير الجذري الذي طالما طمحت اليه.